

اضطرابُ مصطلح المفرد اللغويّ في العربيّة.

أ.م.د. حسين كريم جواد سمين الكلابي.

d.huseen1978@gmail.com

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بابل

الملخص:-

اعتاد اللغويون العرب استعمال مصطلح المفرد في كتبهم اللغوية، للدلالة على معنى معين في أذهانهم، سواء أكان هذا المصطلح موجوداً في كتب المتقدمين منهم، أم في شروح المتأخرين التاليين لهم .

فحينما نستقرأ استعمالهم لهذا المصطلح الذي نعنيه بالدراسة والتحليل والكشف، نجد أنهم قد خلطوا في الاستعمال والدلالة - كما سيتضح ذلك في صحائف البحث التالية - لذلك لابد من وضع تعريف مُحكم لمصطلح المفرد، يفيد الباحثين، ويزيل الغموض والاضطراب المتشعب في الدلالة اللغوية ما قد يسبب ارباكاً في المعنى.

الكلمات المفتاحية: اضطراب ، المصطلح ، المفرد ، اللغة.

Terminology disorder in Arabic.

Assist. Prof. Hussein Karim Jiyad Samin Al-Kalabi.

**Ministry of Education / General Directorate of Education in
Babylon**

Abstract:-

: Arab linguists are accustomed to using the term “singular” in their linguistic books to denote a specific meaning in their minds, whether this term is present in the books of their predecessors or in the explanations of the later ones who came after them.

When we study their use of this term, which we mean by study, analysis and discovery, we find that they have mixed up the usage and meaning - as will become clear in the following research pages - - Therefore, it is necessary to establish a precise definition for the term “singular” that benefits researchers and removes the ambiguity and confusion inherent in the linguistic meaning, which may cause confusion in meaning.

Keywords.: disorder, term, singular, the language.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الأخيار المنتجبين .
أما بعد :

فلا يخفى على كل مطلع أن المتخصّصين بالجانب اللغويّ قد اهتموا بالمسائل اللغويّة وعلاقتها بالمعنى أيما اهتمام ، وهذا عملٌ مباركٌ يحسبُ لهم ، ولكن لا يخلو أيّ عملٍ من صنع الإنسان من هنات؛ ولذلك فإنّا نلتبس لهم العذر بسبب الجهد الكبير الذي بذلوه في جمع المادة اللغويّة وتشعبها وتفرعاتها ومن ثم العمل على تقنينها فهم أصحاب فضل وشأن خدّم محبّي العربيّة أيما خدمة . فعندما ندقّق بالمصطلح اللغويّ عامة نجد اضطراباً في تحديد مقصوده ودلالته ، ولنأخذ مصطلح المفرد أنموذجاً على ما نزعم ، ودلالة المفرد بصورة عامة كما هو معلوم — لدى جميع الناس — واضحة، ولكننا سنجد خلطاً واضطراباً في تحديد المعنى المقصود بدقة متناهية ، وربما يقول قائل: إنهم قد يقصدون بمصطلح المفرد اللغويّ الاشتراك اللفظي ، ونقول: الاشتراك اللفظي فيه دلالة واضحة محددة على معنى معين؛ إذ إنهم بسبب اهتمامهم — أي اللغويين — بالمسائل اللغويّة المتشعبة لم يلتفتوا إلى المصطلح بالمعنى الدقيق الذي يحده ضابط جامع مانع فيه قيد محدد ، ولذلك نراه لم يفرقوا بين معنى المصطلح والمفهوم ، فتراهم يخلطون بينهما؛ إذ لم تكن لديهم شروط مقننة لتحديد معنى مصطلح المفرد اللغويّ.

إنّ البحث الآتي - موضع الدرس والحوار- يعالج موضوعاً استعمله العرب، ولجؤوا إليه لغرض الدلالة على معنى محدد في نظرهم ولكنّه مضطرب في نظر الكثير من الباحثين والدارسين في التراكيب اللغويّة ، والمخاطبات الشفويّة ، حتى إنّ الاضطراب قد يصل إلى المخاطبات الرسميّة وغير الرسميّة بسبب الدلالة العائمة غير المقيدة.

وسمّ هذا البحث بـ"اضطرابُ مصطلح المفرد اللغويّ في العربيّة".

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مسائل صغيرة؛ ابتدأتها بالتعريف بالمصطلح لغة واصطلاحاً، وأعقبت ذلك بالحديث عن المسائل اللغوية المختلفة على شكل فقرات بحسب مستويات اللغة وما يتعلق بتلك المسائل من آثار دلالية، ثم أعقبت ذلك بخاتمة أوجزت فيها ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج بعد الفحص والتحليل والنقاش، ثم اختتمت ذلك بقائمة المصادر والمراجع التي أعانتني في دراسة الموضوع، واستهديت بها في كتابة هذا البحث.

قبل الخوض في مضمون البحث وتفاصيله لا بد لنا من تبين معنى المصطلح والمفرد لغة واصطلاحاً زيادة في الفائدة:

أولاً: المصطلح لغة: ويعني الاتفاق وإبعاد الخلاف^١.

ثانياً: المصطلح اصطلاحاً: "هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص"^٢.

فهو - إذن - بعبارة فلسفية بمعنى إخراج الشيء من المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو مشاركتهما في أمر مشابتهما في وصف إلى غير ذلك، أو هو بمعنى اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

ولابد أن يقف الباحث هنا وقفين ليحاكم المطلوب فيهما من التعريف المذكور آنفاً؛ الأولى: هي الاتفاق على أمر يخص موضوع معين، والثانية: هي إبعاد الخلاف عن ذلك الموضوع حتى يكون المصطلح جامعاً مانعاً معلوماً لدى الباحثين وغيرهم ممن يود التزود بالعلوم العربية.

أما المفرد فلغة يعني: الذي لا نظير له، والجمع أفراد^٣، يقال: استفردت الشيء إذا أخذته فرداً لا ثاني له ولا مثل، أي: لا شبه له. والفرد والفرد، بالفتح والضم، أي: هو منقطع القرين لا مثل له في جودته. واستفرد الشيء: أخرجه من بين أصحابه. وأفرده: جعله فرداً. وجاءوا فرادى وفرادى أي: واحداً بعد واحد. قال تعالى: "وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا

^١ ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري: ٦ / ٣٨١٦، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ابن المبرد: ١ / ١١٢.

^٢ الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى: ١ / ١١٣.

^٣ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "فرد": ٣ / ٣٣١.

اضطرابُ مصطلح المفرد اللغويّ في العربية.

فَرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ" سورة الأنعام : الآية ٩٤ .

أما اصطلاحاً فالمفردُ هو: اللفظُ الذي لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه مثل محمد، علي. أو هو ما دلَّ على شخص واحد، أو هو ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه^١.

وقد وردَ مصطلحُ المفرد في استعمالات اللغويين في مصادرهم للدلالة على أمر معين قد يكون متبايناً فيما بينهم، وقد رتبنا على هذه النتيجة الحقائق الآتية التي وردت في مواضع متعددة منها:

أولاً / الصوت المفرد أو الحرف المفرد: ورد استعمال الصوت المفرد في كتب الأصوات اللغوية القديمة للدلالة على معنى محدد في دلالاتهم يقصدونه^٢ نحو: صوت الألف أو صوت الواو أو صوت الياء سواء أكانت هذه الأصوات مدية أم احتكاكية عند النطق بها، وقد يكون الصوت مبدلاً في حالة الوقف ألفاً، وأما الحرف فقد يكون جزءاً من بناء الكلمة، وقد يكون للإلحاق؛ فالحرف المفرد لا يقوم بنفسه، وإنما يركب مع غيره، فالحرف — كما هو معلوم — يختلف عن الصوت، والصوت الانساني، يختلف عن الصوت الحيواني في مخرجه وصفته ودلالته، والصوت المضعف يختلف عن الصوت غير المضعف، والصوت عند المدِّ يمدُّ إلى أن يبلغ منتهاه وهو يختلف في دلالاته عن الصوت غير الممدود، والحرف المضعف يختلف عن الحرف غير المضعف، وهذا كله يدخل في باب الاضطراب في المصطلح وعدم التقييد في الدلالة على المعنى المقصود.

ثانياً / المشتقات ومنها: "اسم الفاعل، واسم المفعول"^٣ وغير ذلك: من المواضع التي تشترك مع مصطلح المفرد صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً سواء أكانت تلك الدلالة في التركيب العربي أم في التركيب العربي القرآني، ومن الشواهد على ما نزع مجيء اسم الفاعل مفرداً، كقوله تعالى: "فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ" سورة الأنعام: الآية ٩٦. فلفظ "فالق" اسم فاعل مفرد،

^١ ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي: ١ / ٨٣ .

^٢ ينظر: الخصائص، ابن جني: ١ / ٢٣٢ .

^٣ ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٤٥ .

وموضعه الصرفي مفرد أيضاً ، وموضعه النحويّ مبتدأ مفرد ، وهذا من الاشتراك والاضطراب في المصطلح اللغويّ ، ومّا جاء من ذلك أيضاً قوله تعالى : "خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ" سورة البقرة : الآية ٧ . فلفظ الجلالة "الله" مفرد " وهو فاعل مفرد من حيث دلالة النحويّة ، وأمّا من الشواهد على مجيء اسم المفعول مفرداً فنحو قولنا : "زيدٌ مضروبٌ" ، فـ"مضروب" اسم مفعول مفرد مطابق للمبتدأ المفرد "زيد" ؛ وموضع اسم المفعول في هذه الجملة خبر مفرد للمبتدأ "زيد" المفرد ، وهذا الكلام كله يدخل ضمن الاضطراب في تحديد مصطلح المفرد لغوياً ما يسبب شمولاً غير محدود ومقيّد للمصطلح.

ثالثاً / المفرد لا مثنى ولا جمع : من الشائع والمطرد لدى الصرفيين أن المفرد هو ما دلّ على واحد لا أكثر ، فهو على العكس من المثنى والجمع ؛ لأنه عند النحويين هو الأصل ، فالأصل هو المفرد^١ ولا يمكن أن تكون الجملة كالمفرد في أنها أصل فيمتنع في الجملة ما يمتنع في المفرد ؛ فالمفرد — إذن — هو الأصل ؛ لأنه الأول ، والجملة منه تُركّبُ ، فالمفرد الأول.

أمّا المثنى فهو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ، ونون مكسورة^٢ ؛ لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد ، والأخرى عوضاً ممّا منع من الحركة والتنوين الثنتين في الواحد .

وأمّا الجمع فهو على ضربين^٣ : ما صحّ فيه واحده ، وما كسر فيه . فالأول ما آخره واو ، أو ياء مكسور ما قبلها ، بعدها نون مفتوحة ، أو ألف أو تاء . فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيديين ، إلا ما جاء من نحو : ثبون وقلون وأرضون وأحرون وأوزون . والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهندات والتمرات والمسلمات . ومنه كذلك جمع التكسير الذي يقسم إلى جمع القلة والكثرة ... فهل ما سبق من الضبط والوضوح في مصطلح المفرد ؟



^١ ينظر : المسائل البصريّات ، أبو علي الفارسي : ١ / ٢١٤ ، والمسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي : ١ / ٢٤٩ .

^٢ ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٣٨٥ .

^٣ ينظر : : المفصل في صناعة الأعراب ، الزمخشري : ١ / ٢٣٥ .

رابعاً / العدد المفرد : من الأمور التي تشترك مع مصطلح المفرد هو "العدد المفرد" نحو كلمة (واحد) أو الذي يدلُّ على الرقم من " عشرين إلى تسعين " ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث^١ ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً نحو : عشرون رجلاً وعشرون امرأة ، وثمة شواهد أخرى من الممكن أن تذكر هنا في هذا المقام لكننا سنكتفي بما تقدّم دلالة على عدم استقرار مصطلح المفرد اللغوي واضطرابه في هذا الأمر.

خامساً / المفرد اسم لا فعل ولا حرف : بعد إن بيّنا معنى المفرد دلاليّاً ، لا بدّ لنا من تبين معنى الفعل ؛ فهو نوع من أنواع الكلمة ؛ فالكلمة هي اللفظة الدالة على معنى المفرد بالوضع. وهي جنس تحته ثلاثة أقسام هي : الاسم والفعل والحرف^٢. والكلام هو المركب من كلمتين اسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين نحو قولنا: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولنا: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى بالجملة^٣.

وأما الاسم فهو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران. وله خصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة.

وأما الحرف فهو لا يدل على معنى بمفرده^٤ فهو مبني^٥. ولنمض لتقويم ما سبق ؛ فالحرف المفرد لا يدل على معنى بنفسه، والاسم المفرد قد يدل على معنى بنفسه ، فلاحظ وتأمل الخلط ، فكل ما سبق يدخل في باب العموم والاضطراب .

سادساً / اسم الفعل : من الموارد التي تدلُّ على المفرد وتشترك بمعناه هو اسم الفعل ؛ وهو اللفظ الذي يقوم مقام المفرد ، وتكون مستعملة مع الواحد المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على صورة واحدة^٦ ، وذلك نحو قولنا في الأمر للواحد: " صه يا زيد ، " وفي الاثنين: " صه يا زيدان "؛ وفي الجماعة: " صه يا زيدون " ، وفي الواحدة: " صه يا هند " ، و" صه يا

^١ ينظر : شرح ابن عقيل : ٤ / ٧٣ .

^٢ ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٣ .

^٣ ينظر : المصدر نفسه ، والجزء والصيغة نفسيهما .

^٤ ينظر : المقتضب ، المبرد : ١ / ٣٢ .

^٥ ينظر : الخصائص : ١ / ١٧٠ .

^٦ ينظر : المرتجل في شرح الجمل ، ابن الخشاب : ١ / ٢٤٩ .

هندان"، و"صه يا هندات"؛ فكأنني بلسان حال القارئ لما تقدّم وهو يشتكي ويقول: لم هذا الاضطراب في الدلالة على المقصود من المفرد الصوتي الصرفي النحوي؟ فلاحظ الشعب في الدلالة والاضطراب.

سابعاً / اسم الجنس الجمعي: وهنا نجد حضوراً في دلالة الاسم المفرد الواحد على الجنس، ثم يميز منه واحده بالتاء^١. وذلك نحو قولنا: "تمر وتمرّة، وحنظل وحنظلة، وبطيخ وبطيخة". وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، نحو قولنا: "سفين وسفينة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة" ليس بقياس^٢؛ فالاسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استُفيد منه الكثرة؛ لأنّ استفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنما هي من مدلوله، إذ كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة؛ لأنّ معنى الجنس العموم والكثرة. فالاسم مفرد حتى وإن كان مركباً، والجنس دلالة للكثرة، فأَيّ تشعب هذا؟ ممّا تقدّم نستدلّ على أنّ الاضطراب سمة اتسم بها مصطلح المفرد في مستويات اللغة عند الاستعمال في واقعهم المنطوق والمكتوب.

ثامناً / اسم الإشارة: تواطأ في الاستعمال اللغوي بأن يشار بـ "هذا، وهذه" إلى المفرد للدلالة عليه، فقد شاع في الذوق اللغوي أنّ اسم إشارة يدلّ على المفرد^٣، نحو قولنا: "هذا رجل كريم"، للمفرد المذكر، و"هذه بنت مهيبة" للمفردة المؤنثة، وهذه أساليب لغوية مختلفة يراد بها الإشارة إلى المخاطب، وهذا الاضطراب في المعنى يدخل ضمن الدلالة العامة غير المقيدة بقيد المدلول مصطلح المفرد لدى النحويين.

تاسعاً / الاسم الموصول: قرّ في أذهاننا أنّه إن كان الموصول مفرداً مذكراً نحو: "الذي عاد عليه ضمير المفرد المذكر، وإن كان مؤنثاً مفرداً نحو: "التي عاد عليه ضمير المفرد المؤنث، وإن كان مثنى عاد عليه ضمير الاثنين، وإن كان مجموعاً عاد عليه ضمير الجمع، وكذلك المؤنث في هذه الأحوال فنقول: "أعجبنى الذي أكرّمته والتي أكرّمته"، و"الذان أكرّمتهما" و"الذين أكرّمتهم"، و"اللاتي أكرّمتهن" وما أشبه ذلك، وكذلك "من وما" إذا

^١ ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣ / ٣٢٢.

^٢ "١٧" ينظر: المصدر نفسه، والجزء والصحيحة نفسيهما.

^٣ ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: ٦ / ٢٠.

قلت: "جاءني من أكرمته"، و"أعجبنى ما صنعتها"، فإذا كان المراد بهما المثنى أو المجموع أو المؤنث فإنه يليق بهما اعتبار اللفظ فيعاملان معاملة المفرد المذكر^١ كما مثلنا، ويليق بهما اعتبار المعنى فيعاملان تلك المعاملة فنقول: "جاءني من أكرمتها"، قال تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً" سورة الأنعام: من الآية ٢٥. وفي موضع آخر قال تعالى: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ" سورة يونس: الآية ٤٢، وكذلك نقول: "أعجبنى ما صنعتها" و"ما صنعتما" و"ما صنعتن"، وعلى هذا السبيل يجرى الحكم فيما أشبههما وجميع هذا منتظم تحت عنوان المفرد، وبإنعام النظر في ما سبق من تمحل وتشعب يرشد إلى تنوع دلالة الاسم الموصول سواء أكان (الذي، أو التي، ...، أو من وما) باشتراكهما مع صيغ المفرد والمثنى والجمع والتذكير والتأنيث، وما سبق يؤكد ما ذهبنا إليه من اضطراب مصطلح المفرد اللغوي.

عاشراً / الفاعل ونائب الفاعل: لا نريد التفصيل في هذا المكان عن الفاعل وتفرعاته، إنما يهمنا أنه يأتي مفرداً ونستطيع أن نستدل بالشواهد الآتية لتأكيد ما ذهبنا إليه وذلك نحو قولنا: "قام عبد الله"، و"جلس زيد"؛ وإنما كان الفاعل رفعا، ذلك لأنه هو والفعل جملة^٢ يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب.

أما نائب الفاعل فيأتي كذلك مفرداً مما يشترك ضمناً ودلالة في معنى المفرد، وهو المفعول به في هذا الباب يرتفع من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل قبل كل واحد منهما حديث عنه ومسند إليه^٣ وذلك نحو قولنا: "ضرب زيد" و"شتم محمد" من المتعدي إلى مفعولين، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته وتركت الثاني منصوباً بحاله نقول: "أعطيت زيدا درهماً"، فإن لم تسم الفاعل قلت: "أعطي زيد درهماً"، وهكذا مع المتعدي إلى ثلاثة مفعولات.

إن الذي يتأمل الشواهد المذكورة آنفاً يجد الجواب ماثلاً بين طيات كلماتها عن الاضطراب الحاصل في مدلول مصطلح المفرد.

^١ ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ١ / ٥٤.

^٢ ينظر: المقتضب: ١ / ٨.

^٣ ينظر: اللمع في العربية، ابن جني: ١ / ٣٣.

حادي عشر / اسم النواسخ وخبرها ، والحروف المشبهة اسمها وخبرها : الناظر في

استعمال العرب اللغوي يجد أن اسم كان وأخواتها أو خبرها يرد مفرداً ، وكذلك ينطبق هذا الكلام على اسم إن وأخواتها أو خبرها^١ ؛ نحو قوله تعالى : "وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَعُوفٌ رَحِيمٌ" سورة البقرة : من الآية ١٤٣ . فلفظ الجلالة " الله " في الآية المتقدمة الذكر قد جاء مفرداً في موضعين ، فمرة اسم لكان ، ومرة اسم لإن ، وهكذا دواليك مع بقية الأفعال الناقصة — كان وأخواتها — ، ومع الأحرف المشبهة بالفعل — إن وأخواتها — ، ولولا مخافة الإطالة لأوردنا الكلام فيها مفصلاً ، فتمعن فيما سبق ولك الحكم.

ثاني عشر / المفرد نوع من أنواع النداء : من المعاني التي يدل عليها المفرد هو الاسم

المنادى المفرد على أنه نوع من أنواع النداء ، ويستحق البناء على حركة ، ويجب أن تكون تلك الحركة هي الضمة^٢ نحو : يا حكم ، يا جعفر ، يا محمد ، وهذه كلها أسماء مفردة ينادى بها مسمى معين أو شيء معين ، لكن ماذا عن اللقب إذا كان مفرداً نحو : يا أمير ، أو كنية نحو يا أبا عبد الله ؟ وهذا كله من التشعب والاضطراب في دلالة المفرد ، زيادة على دلالة النكرة المقصودة على المفرد نحو : يا رجل... أو غير المقصودة نحو : يا رجلاً... أو المنادى المضاف نحو : يا طالب العلم اجتهد... ثم أن هناك أمر مهم — لا يخفى على ذي فطنة — أن لفظ المفرد في المنادى العلم المفرد لا يدل على عدده فقط ، فقد يكون دالاً على الواحد ، نحو : يا زيد ، وقد يكون مثنى ، نحو : يا حسنان ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : يا محمدون ، أو جمع مؤنث سالماً ، نحو : يا فاطمات ، وإنما سمي مفرداً تفريقاً له من المضاف والشبيه بالمضاف ، وكل ما سبق يقع تحت عنوان المفرد. ولعمري أنه ليس من العرف ولا من المعقول عدم ملاحظة هذا التشعب والاضطراب .

ومن الأمور ذات الصلة الأخرى المشتركة أن " قبل وبعد " يشبهان الاسم المنادى المفرد ، والشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب^٣ ، كقولنا : يا راكبا ، ويا عبد الله . وإذا أفرِدَ بُني إذا كان معرفة وقد كان متمكناً قبل أن يبنى ، فكذلك " قبل وبعد "

^١ ينظر : المقتضب : ٤ / ٩٧ — ٩٨ .

^٢ ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج : ٢ / ٦٧ .

^٣ ينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : ١ / ٦٨ .

إذا أضيفا أو نكّرا أعربا وإذا أفردا غير نكرتين بنياً^١ فلما أشبهها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضموما ضمّا كما ضم ، فأَي اضطراب هذا ؟ ناهيك ما قد يشمله ويدلُّ عليه المنادى المفرد.

ثالث عشر / الخبر المفرد نوع من أنواع الخبر: اطّرد لدى النحويين والدارسين أن الخبر المفرد نوع من أنواع الخبر ، والخبر المفرد يمكن عدّه بأنّه المبتدأ في المعنى إذ لو لم يكن بينهما علاقة تربط أحدهما بالآخر ولَهَذَا جَازَ أَنْ يَخْلُوا من ضمير يعود على المبتدأ^٢ كَقَوْلِنَا : " زيد غلامك " ، ثم إن الخبر المفرد إمّا جامد وإمّا مشتق^٣ ، وإمّا وجب أن يكون في الخبر المفرد المشتق ضمير ؛ لأنّه يعمل عمل الفعل كَقَوْلِنَا : " زيد ضارب أبوه عمرا " ، وإذا لم يكن ظاهراً كَانَ مضمراً وَلَهَذَا قَالُوا : مَرَرْتُ بِقَاعِ عَرَفَجِ كَلَهُ خَشَن ، أَي : كَلَهُ ، ومررت بقوم عرب أجمعون ، أَي : تعرّبوا كلّهم أجمعون.

وقد يأتي الخبر المفرد مغايراً للمبتدأ في لفظه ومعناه^٤ ، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوي في الحكم حقيقة ، كقوله تعالى: " وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ " سورة الأحزاب : من الآية ٦ ، أو مجازاً كقول الشاعر جرير^٥:

ومجاشعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُهُمْ ... لو ينفخون من الخُثُورَةِ طاروا

وقد يكون المغاير لفظاً قائماً مقام المضاف كقوله تعالى: " هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ " سورة آل عمران : الآية ١٦٣ ، وكقوله تعالى: " وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ " سورة البقرة : الآية ١٧٧ ، أَي : هم ذوو درجات ، ولكن البر من آمن.

ويدخل في هذا الدال على التساوي مجازاً ، فيقدر : " مثل " مضافاً إلى الخبر في قولهم: زيد زهير ، ومجاشع قصب ، ونحو ذلك.

^١ ينظر : المصدر نفسه ، والجزء والصفحة نفسيهما .

^٢ ينظر : الباب في علل البناء ، أبو البقاء العكبري : ١ / ١٣٦ .

^٣ ينظر : المصدر نفسه ، والجزء والصفحة نفسيهما .

^٤ ينظر : شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك الطائي : ١ / ٣٠٥ .

^٥ ينظر : تهذيب اللغة ، الأزهرى ، باب الهاء والميم : ٦ / ٢٦٠ ، ولم أجد البيت الشعري في ديوان الشاعر ، ومعناه : أَي هم بِمَنْزِلَةِ قَصَبٍ جَوْفُهُ هَوَاءٌ أَي خَالٍ أَي لَأَ فُؤَادَ لَهُمْ ، كالهواء الذي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ .

وقد يأتي المغاير لفظاً ومعنى مشعراً بحال تلحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين^١، فالأول كقولنا: زيد صوم، نريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا يراد بذلك: ذو صوم، لأن ذلك الصوم يصدق على المفرد القليل والكثير، وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم، وكذلك ما أشبهه. والثاني قولهم: نهار فلان صائم، وليله قائم، ومنه قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ" سورة يونس: الآية ٦٧". وما سبق يدخل في باب الاضطراب والتشعب.

رابع عشر / المفرد ضد الجملة وشبه الجملة: لو عدنا إلى المدونات اللغوية القديمة لطالعنا تلك المصادر بما يدل على أن الجملة في العربية تقسم إلى أقسام ثلاثة هي الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وشبه الجملة، وقد جعل النحويون "المفرد" تقيض هذه الأقسام أو ضدها في التقسيم، لذلك فإنه — في العرف النحوي — الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيد، سمي كلاماً، وسمي جملة^٢.

والجملة بأبسط صورها هي كل لفظ أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها^٣؛ وإن شئت قلت: كل لفظ يدل جزؤه على الجزء من معناه مع إفادته فائدة حسنة يحسن الاقتصار عليها.

إذن الأصل في الجملة هو الاستقلال بنفسها، والمفرد ليس كذلك.

خامس عشر / المفرد ضد المضاف في باب لا النافية للجنس: الملاحظ لدى النحويين أن "لا" النافية للجنس لها اسم^٤ وذلك نحو: لا رجل في الدار، وهذا الاسم يكون مفرداً مبنياً وهو مذهب البصريين، ومن من رآه معرباً هو مذهب الكوفيين^٥، ولا نريد في هذا المقام الخوض في المسألة الخلافية المذكورة آنفاً، وإنما ذكرناها من باب الإيضاح والتذكيرة لا أكثر من ذلك.

^١ ينظر: اللباب في علل البناء: ١ / ١٣٦، ١٣٧.

^٢ ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١ / ٣٤٠.

^٣ ينظر: المصدر نفسه، والجزء والصفحة نفسيهما.

^٤ ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: ١ / ٣٦٢.

^٥ ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري: ١ / ٣٠٢.

فقد يأتي اسمها نكرة ، أو معرفة يؤول بالنكرة^١ ، وكل ذلك يحصل لغرض تمام المعنى المراد. ويجدر بنا هنا أن نقول : إنّ الكلام المتقدم بتفاصيله ودلالته المختلفة لا يحتاج إلى بيّنة دلالة على اضطراب مصطلح المفرد ، فهو بين كالشمس لذي عينين .

سادس عشر / النكرة والمعرفة : من المواضع التي يمكن مفاتشتها بحيث إنّها تشترك مع المفرد في الدلالة على هذا المصطلح وتتضمن معناه هو مصطلح " النكرة " ؛ فالنكرة هي ما لم تخص الواحد من جنسه^٢ " نحو قولنا : " رجل و غلام " اللتان تدلان على صيغة المفرد ، وتعد النكرة بالحرفين اللّام وبـ " رب " نحو : " الرجل والغلام ورب رجل ورب غلام " .

ويلوح لي أنّ النكرات أعم وأشيع من بعض في الدلالة على المفرد وغيره ؛ فأعم الأسماء وأبهمها شيء وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً . قال تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ " سورة الحج : الآية ١ ؛ فسمّاها شيئاً وإن كانت معدومة فـ " موجود " — إذن — أخص من شيء .

وأما المعرفة فهي ما خصّ الواحد من جنسه^٣ وهنا يقع الاشتراك في المصطلح ، أعني " مصطلح المفرد " ، وهي خمسة أضرب — كما هو معلوم — هي : الأسماء المضمرة والأسماء الأعلام وأسماء الإشارة وما تعرف باللام وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف .

إنّ النكرة والمعرفة نوعان متقابلان ، يعمّهما جنس ، هو الاسم^٤ ، ولا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر ، حيث هو على بابه ، إلا أنّ النكرة يجوز أن تصير معرفة ، ولا تصير المعرفة نكرة إلا على تأوّل ، فلهذا كانت النكرة أصلاً للمعرفة ، فتعين تقديمها في الذكر ، لذلك فالأمر الجلي الذي يؤيده البرهان من كلّ وجه إنّ النكرة كل اسم صلح أن يكون لكل واحد من جنسه على طريق البدل . وما سبق يدلنا على العموم والشمول في معنى مصطلح المفرد .

^١ ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٩٧ .

^٢ ينظر : اللمع في العربية : ١ / ٩٨ .

^٣ ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٩٩ .

^٤ ينظر : البديع في علم العربية ، ابن الأثير : ٢ / ١ .

سابع عشر/ المفرد والكنية واللقب : سبق وإن أشرنا ضمناً — بشواهد — بمسألة المنادى المفرد تدل على المفرد والكنية واللقب ووضحنا الاضطراب الحاصل في ذلك، ولكننا هنا سنضيف شيئاً آخر من الشواهد فقط ، لتجنب الإعادة والتكرار .

إن أحد الأقسام التي يقسمها النحويون للاسم — كما هو معلوم — هي مصطلح المفرد والكنية واللقب ، فالمفرد نحو كلمة (زيد ، وكتاب ، ومريم) سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً ، والكنية نحو كلمة : (أبو محمد ، وأم أحمد ، ابن خلدون) ، واللقب نحو : (الفراهيدي ، البصري ، الفاتح) ، فالمفرد هنا جزء من أركان الكنية واللقب ، فأَي اضطراب هذا مع ما سبق ؟ وكل ذلك يدخل ضمن التفرع والتشعب .

ثامن عشر : العلم المفرد نوعان هما : علم شخص وعلم جنس :

من المعلوم أن علم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماهُ تعييناً مطلقاً أي : بـ "غير قيد" فقولنا : اسم جنس يشمل المعارف والنكرات ، وقولنا : يعين مسماهُ فصل مخرج للنكرات^١ ؛ لأنها لا تعين مسماهُ بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماهُ — أعني — أنها تبين حقيقة وتجعله كأنه مشاهد حاضراً للعيان وقولنا : بـ "غير قيد" مخرج لما عدا العلم من المعارف فإنها إنما تعين مسماهُ بقيد كقولنا : "الرجل" فإنه يعين مسماهُ بقيد الألف واللام وكقولنا : "غلامي" فإنه يعين مسماهُ بقيد الإضافة بخلاف العلم ؛ فإنه يعين مسماهُ بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى "زيداً" بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بـ "أنت وهو" . وما تقدم هو من الاضطراب والتشعب في المصطلح للدلالة على المفرد نحوياً.

تاسع عشر / التمييز المفرد : لا شك في أن التمييز يؤتى به في الكلام لإزالة الغموض والإبهام عن الكلام وهو على أنواع متعددة ؛ ومنها التمييز المفرد والذي يؤتى به بعد تمام الاسم^٢ الذي يشترك مع المصطلح موضع الدراسة والتحليل دلاليّاً مع ما يتضمنه من معنى المفرد ؛ نحو قوله تعالى "إذ قال يوسف لأبيه يا أبتِ إنني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسُ

^١ ينظر : شرح شذور الذهب ، ابن هشام : ١ / ١٧٩ .

^٢ ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٠٣ .

اضطرابُ مصطلح المفرد اللغويّ في العربيّة.

وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ " سورة يوسف : الآية ٤ ؛ فـ "كوكبا" تمييز مفرد جيء به لدفع الإبهام والغموض عن العدد "أحد عشر" .

وتمييز المفرد إذا تعقبناه نجد أكثره فيما كان مقداراً^١ نحو: كيلاً كفيفزان، أو وزناً كمنوان، أو مساحةً كموضع كف، أو عدداً كعشرين أو مقياساً كملؤه ومثلها. ويتراءى لي أنه قد يقع فيما ليس إياها، نحو قولهم: ويحه رجلاً، ولله دره فارساً، وحسبك به ناصراً، وما سبق من الاضطراب في دلالة المفرد.

عشرون / التوابع : اتفقت كلمة أهل العربية إلى أن القائل قد يلجأ إلى إتمام كلامه بالتوابع وهي معلومة لدى أغلب الدارسين ، والتوابع هي العطف والنعت والبدل والتوكيد ، والغرض منها تقوية الكلام وإيضاح المعنى الذي يغيه المتكلم ، وهذه التوابع تأتي مفردة ، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر ، قولنا : " مررت برجل ظريف " فوجه هذا الخفض للفظ (ظريف) ، لأننا جعلناه وصفا لما قبله^٢ " كما أجريت نعت المعرفة عليها ؛ فـ " ظريف " نعت مفرد ، والنعت المفرد — كما هو معلوم — قد يشمل الصفة والوصف والتخصيص نحو : التلميذ الرياضي ، فلاحظ كلمة (الرياضي) كيف انصرفت دلالتها إلى التخصيص ، ونقول في الحال : مررت بزيد ركباً^٣ ، فـ (ركباً) حال مفرد ، ونقول : مررت برجال فرحين ؛ فـ (فرحين) تسمى حال مفردة ، لأنها كلمة مفردة في تصورهم على الرغم من أن صيغتها جمع ، وغير ذلك كثير .

كل ما تقدم ذكره من الممكن أن يكون مشتركاً في المصطلح ، وهذا يؤدي إلى اضطراب في مصطلح المفرد في الدلالة على المعنى المحدد .

واحد وعشرون / الضمير المفرد : لسنا في هذا المقام بصدد شرح موضوع الضمير وما يتعلّق به بقدر ما يستوجب من الإشارة إلى الضمير المفرد واشترائه بمعنى المفرد موضع الدراسة.

^١ ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٤٠ .

^٢ ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٨٦ .

^٣ ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢١٤ .

إن من الموارد التي قد يعوض فيها المتكلم عن الكلام بالاختصار هي موضع الضمير ، الذي يكون في أغلب حالاته مطابق لمن ينوب عنه ، فالضمير المفرد ينوب عن الاسم المفرد ، والضمير المثنى ينوب عن الاسم المثنى ، والضمير الجمع ينوب عن الاسم الجمع في التكلم والخطاب والغيبة وما إلى ذلك^١؛ وفي كل ذلك تترتب آثار دلالية تتعلق بالغرض المقصود، فحتى حين يعود الضمير المفرد فإنه يطابق ما يعود عليه دلاليًا ؛ نحو قوله تعالى: " وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ". سورة النحل: الآية ٦٦ .

إذن يمكننا القول : إن الاضطراب الحاصل في مصطلح المفرد مرده إلى الشعب في استقراء المادة اللغوية وكثرتها وتداخلها وتفرعاتها ما تسبب في اضطراب مصطلح المفرد .

الخاتمة :

بعد هذه الرحلة مع مصلح المفرد اللغوي ، لا بد من تسجيل النتائج التي تم التوصل إليها :

١ / إن من يطالع على آراء اصحاب المصطلحات يجد أنهم يقولون : إن من عيوب المصطلح هو الاشتراك اللفظي ، فالمصطلح يحكمه القيد والضبط ، وهذا إقرار منهم لا يقبل الشك بالاضطراب بالمصطلح اللغوي .

٢ / إذا كان الاشتراك اللفظي اثرًا للمصطلح كما يعبرون؛ فإن ذلك لا يمنع من الإقرار باضطراب المصطلح اللغوي للدلالة على المفرد ، لأن عدم تقييده بضابط جامع مانع باعث لذلك الاضطراب .

٣ / يمكننا أن نجعل - من باب الإيجاز - ضابطاً يتم الاتفاق عليه في مجمع اللغة العربية وعند المتخصصين من سدنة العربية لتقييد معنى المصطلح ، للتخلص من ذلك الاضطراب عن طريق جعل القرائن هي الحاكم والضابط بدلاً من استعمال عشرين مصطلحاً كلها متقاربة المعنى.

^١ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترأبادي : ٢ / ٧٩ .

٤ / الاعتبارات التي جعلت واضعي المصطلح يطلقون بها مصطلح المفرد على كلّ ما فيه رائحة المفرد ، هي اعتبارات لا تخلو من الاضطراب وعدم القيد في وضع حدّ جامع مانع له لا يدخله كل شيء ولا يخرج منه شيء ، ونحن هنا نلتمس لهم العذر فكل عمل في بداية تقنيته لا يخلو من ضعف وثغرات ويبقى بحاجة إلى إعادة تقويم وتعديل .

٥ / وجدنا أنّ المفرد قد يطلق في بعض الأحوال باعتبارات ثلاثة: أولهما: المفرد الذي هو ضد المضاف، والثاني: المفرد الذي هو ضد المثني والمجموع، والثالث: المفرد الذي هو ضد الجملة. لذلك يجب إعادة النظر في كل باب على حسبه. فإذا وقع الكلام على المفرد وهو في النداء في قولهم: إذا كان مفرداً، يعني ضد المضاف المفرد الموضوع للدلالة على خصوصية شيء لا يسمى مركباً ، وهكذا دواليك ...

٦ / لا يمكن أن يحيط المحدود بغير المحدود من ناحية الدلالة على المعنى المقصود مما هو متكلّم به أو مسموع أو مقروء أو مكتوب ؛ فالمصطلح من المفترض أن يكون محدوداً مقيّداً في الدلالة ؛ فكيف يحيط — أي المصطلح المعني محل الدرس — بغير المحدود مما ذكرناه استدلالاً بمسائل فيها شواهد تدلّ على عدم الاستقرار .

المصادر والمراجع :

أولاً / القرآن الكريم :

ثانياً / الكتب المطبوعة :

- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج "ت: ٣١٦هـ" ، تح: عبد الحسين الفتلي ، "د.ط" ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ، "د.ت".
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري "ت: ٥٧٧هـ" ، "ط١" ، الناشر: المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي "ت : ٣٧٧ هـ" تح: د. حسن شاذلي فرهود "كلية الآداب - جامعة الرياض" ط١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير "ت: ٦٠٦ هـ" تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١ ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٠ هـ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين "ت: ٦١٦هـ" ، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداي، ط١، الناشر: دار القلم - دمشق "من ١ إلى ٥" ، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية ، "د.ت".
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور "ت: ٣٧٠هـ" ، تح: محمد عوض مرعب ، ط١ ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ٢٠٠١ م .

اضطرابُ مصطلح المفرد اللغويّ في العربيّة.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي "ت: ٣٩٢هـ"، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، "د.ت".
- النقي في شرح ألفاظ الخرقى، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحى المعروف بـ "ابن المبرد"، "ت: ٩٠٩هـ"، تح: رضوان مختار بن غربية، ط١، الناشر: دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مطابع المختار الإسلامي، ١٩٨٠ م.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» □، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش "ت: ٧٧٨هـ" دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضى الاسترأبادي، نجم الدين "ت: ٦٨٦هـ" ،حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفازف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، "د.ط"، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام "ت: ٧٦١هـ" تح: عبد الغني الدقر، "د.ط" ، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، "د.ت".
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي "٨٩٩ - ٩٧٢هـ" ،د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، ط٢، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان "ت: ٣٦٨هـ" ،تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ٢٠٠٨ م.

أ.م.د. حسين كريم جواد سمين الكلابي.

- شرح المفصل للزخشي ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي الموصللي ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع "ت: ٦٤٣هـ" ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط ١ ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني "ت: ٥٧٣هـ" ، تح: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د. يوسف محمد عبد الله ، ط ١ ، الناشر: دار الفكر المعاصر "بيروت - لبنان" ، دار الفكر "دمشق - سورية" ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، الملقب سبيويه "ت: ١٨٠ هـ" ، تح: عبد السلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي "ت: ٧١١هـ" ، ط ٣ ، الناشر: دار صادر - بيروت ، - ١٤١٤ هـ .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين "ت: ٦١٦هـ" ، تح: د. عبد الإله النيهان ، ط ١ ، الناشر: دار الفكر - دمشق ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي "ت: ٣٩٢هـ" ، تح: فائز فارس "د.ط" ، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت ، "د.ت" .
- المرتجل "في شرح الجمل" ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب "ت: ٥٦٧ هـ" تحقيق ودراسة: علي حيدر "أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق" ط ١ ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي "ت: ٣٧٧ هـ" تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط ١ ، الناشر: مطبعة المدني ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المسائل الحلييات ، أبو علي الفارسي "ت: ٣٧٧ هـ" ، تح: د. حسن هندراوي ، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم ، ط ١ ، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

اضطرابُ مصطلح المفرد اللغويّ في العربيّة.

- المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله
"ت: ٥٣٨هـ"، تح: د. علي بوملحم ، ط١، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد
"ت: ٢٨٥هـ"، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ، "د.ط" ، الناشر: عالم الكتب. - بيروت ،
"د.ت".